الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/78

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 November 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام للقرن ٢١: تنفيذ الأهداف والإجراءات الاستراتيجية المتخذة في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ المزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدَّم من مؤسسة الفضيلة وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه عملاً بالفقرتين ٣٦ و٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

151214 151214 14-64986X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

تعتبر مؤسسة الفضيلة منظمة غير حكومية يقود عملها المتطوعون وترتكز إلى البيانات، وهي تركز على المشاريع في مجالات الصحة والتعليم والعدل والتمكين. ويستند الكثير من برامج مؤسسة الفضيلة إلى الاعتقاد بأن المرأة محرك هام يدفع بالتغيير والتنمية، سواء على مستوى المجتمعات المحلية أو على المستوى العالمي. ونتيجة لذلك، تولي المؤسسة أهمية خاصة لتمكين المرأة في جميع برامجها مع التركيز على تحسين حياة المرأة والفرص المتاحة أمامها. وتتماشى مهمة المؤسسة وإيمانها بوجوب النهوض بالمساواة والتنمية والسلام للنساء جميعاً تماشياً كاملاً مع المهام التي وضعها إعلان ومنهاج عمل بيجين.

تقديم الدعم للمرأة عالمياً

الحديث المحيط بتمكين المرأة ليس بالجديد. فالاتفاقيات والاتفاقات التي تركز على المرأة تعود إلى عدة عقود خلت. ومن المسلم به منذ زمن طويل أن التنمية والخروج من دائرة الفقر لا يمكن أن يتحققا إذا لم تشارك المرأة في الحوار. وتظهر الدراسات بصورة متسقة أن تمكين النساء والفتيات يؤدي إلى تحسين حياتهن ومجتمعاتهن ويساعد في نهاية المطاف في تخفيف وطأة الفقر وخفض معدلات وفيات الرضع والحد من الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز ويرفع من معدلات العمالة ويزيد في إنتاجية المجتمعات المحلية واكتفائها الذاتي. ولحسن الحظ فإن هذه الحقائق يسلم بها على نطاق واسع وقد تحققت خطوات كبيرة نحو النهوض بالمرأة وتمكينها.

البرامج التي تحركها البيانات، وتمكين المرأة وصحتها

تتمثل إحدى الطرق التي تأخذ بها مؤسسة الفضيلة لأداء دورها في مجال تمكين المرأة في الاضطلاع ببرامج ملموسة وموجهة توضع بالاستناد إلى عملية لاتخاذ القرار تحركها البيانات. ففي كل سنة، تتبرع المؤسسات الخيرية بملايين الدولارات غير أن هذه الاستثمارات ليست فعالة دائماً لأنها لا توجه إلى المجالات التي تحتاج إليها. على أن استخدام بيانات ''الصورة الكبيرة'' في مشاريع التنمية لا يعطي بيانات تفصيلية على المستوى المحلي بصورة تكفي لتوضيح التباين في الموارد والاحتياجات، الأمر الذي يصعّب إمكانية التوصل إلى حلول سياساتية هادفة.

وعملاً على معالجة هذه المشكلة، بدأت مؤسسة الفضيلة في إنشاء تكنولوجيا الخرائط الذكية كجزء من عملها على مبادرة وضع خرائط البيانات لأغراض التنمية المستدامة. وتمكن الخرائط الذكية هذه من إجراء تحليلات لمختلف القطاعات من خلال

عرض ما يوجد من بيانات على المستويات الوطنية والإقليمية، وكذلك، وهو الأهم، على المستويات المحلية والمؤسسية. وتيسر هذه البيانات المرئية القيام بتدخلات عالية الأثر من خلال توضيحها كيف وأين يمكن للموارد أن تفي بالاحتياجات على الوجه الأفضل وجه.

وقد اعتمدت مؤسسة الفضيلة استخدام خرائط البيانات في كثير من عمليات تخطيط البرامج لديها، وخصوصاً تلك البرامج التي تركز على المرأة. ومن الأمثلة على هذا الاستخدام للبيانات أن مشروع المؤسسة الذي يهدف إلى خفض معدلات الوفيات النفاسية في غانا، وجدت أن أعلى معدل للوفيات النفاسية يوجد في المنطقة الغربية العليا. غير أن دراسة المعدلات المؤسسية للوفيات النفاسية في المستشفيات في غانا، اكتشفت أن منطقة أشانتي لديها أعلى المعدلات هذه. ويعني ذلك أن النساء في المنطقة الغربية العليا لا يصلن إلى المستشفيات في حين أن النساء في منطقة أشانتي يمكنهن الوصول إلى المستشفيات غير أنهن لا يتلقين الرعاية الملائمة فيها.

ومع توفر هذه المعلومات تمكنت مؤسسة الفضيلة من تنظيم تدخل موجه وشديد الأثر. فقد ساعدت المؤسسة على ترتيب تبرع بمركبة لنقل نساء المنطقة الغربية العليا إلى مرافق الرعاية الصحية المحلية، بالإضافة إلى تنظيم سلسلة من بعثات الرعاية الصحية النسائية إلى المنطقة.

تدريب النساء في المجال القضائي

للاستثمار في النساء والفتيات أثر مضاعف لا يصدّق بالنسبة للنهوض بالمجتمعات المحلية اقتصادياً واجتماعياً. وتدرك مؤسسة الفضيلة وشركاؤها الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه النساء المهنيات ولاسيما المرأة العاملة كقاضية، في تعزيز سيادة القانون، سواء من حيث مساهمتها في السلطة القضائية المحايدة ومن حيث دورها في تنفيذ القوانين وإنفاذها، وخصوصاً القوانين التي تمكن النساء والفتيات من الوصول إلى العدالة.

وقد قامت مؤسسة الفضيلة، فهماً منها لأهمية دعم المرأة القاضية، بتنفيذ مبادرة المرأة القاضية الناشئة. وتساند هذه المبادرة النساء القاضيات اللاتي يتمتعن بشخصية قيادية قوية ويعتبرن عناصر تحقق التغيير نحو تحسين الوصول إلى العدالة، وسيادة القانون، والتنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، تعمل هذه المبادرة على تحديد العقبات وتقديم الحلول العملية لزيادة مشاركة المرأة في السلطة القضائية في مختلف أنحاء العالم.

كما قامت مؤسسة الفضيلة، في غانا، بتنظيم برنامج كتّاب المحكمة العليا، وهو يهدف إلى تزويد قضاة المحكمة العليا بما يلزم من موارد البحوث والدعم في عملهم الصعب، إتاحة الفرصة في الوقت نفسه لإرشاد للكتّاب، الأمر الذي يمكن في نهاية المطاف من رعاية المواهب وتعهدها للوصول إلى كرسي القضاء في غانا. وتمكن البرنامج، من خلال اجتذاب خريجات من كلية القانون يتمتعن بدرجة عالية من الذكاء ولديهن دافع قوي، من توفير محفل لتدريب شابات واعدات يمكن الدفع قدماً بأبحاثهن وبتفوقهن الأكاديمي وممارساتهن الأكاديمية من خلال العمل تحت توجيه قضاة بارزين من المحكمة العليا في غانا.

توصيات خاصة بالدفع قدماً بتمكين المرأة

تمّ، بفضل إعلان ومنهاج عمل بيجين والأهداف الإنمائية للألفية وغير ذلك من الجهود الدولية، تحقيق تقدم هائل خلال العقدين الماضيين. غير أنه لا يمكن الآن الخلود إلى الراحة. فالمجتمع الدولي يجب أن يواصل العمل المشترك للتغلب على التحديات التي لا تزال تواجه المرأة. وعملاً على المحافظة على معدل التقدم الأخير الذي شهده تمكين المرأة وشهدته حقوقها مؤخراً، فإن على الحكومات والمنظمات الدولية والجماعات غير الربحية أن تعيد تنشيط التزاماتها بالعمل معاً نحو التحقيق الكامل للأهداف الإنمائية للألفية ولإعلان ومنهاج عمل بيجين.

وتقدم مؤسسة الفضيلة التوصيات التالية للدفع قدماً بتمكين المرأة:

(أ) تطبيق استخدام البيانات والإحصاءات لإرشاد التدخلات حول الطرق التي تمكن من خدمة المرأة على أفضل وجه. وكما أوضحنا أعلاه فإن لاستخدام المعلومات وتطبيقها أهمية حاسمة في ضمان أن تحقق الاستثمارات الإنمائية النتائج المتوخاة منها؛

(ب) تقديم الدعم للمرأة المهنية ولاسيما الموجودة في مواقع التأثير بحيث تتوفر لها الموارد والمعارف والمهارات لمواصلة بتمكين المرأة في مجتمعاتها وبلدانها ككل؛

(ج) ضمان أن تتمكن جميع البرامج الإنمائية، وخصوصاً البرامج في مجالي الصحة والتعليم، من إفادة حقوق المرأة بصورة أو بأخرى.